



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

التنمية والتطور في علاقة إيران مع دول غرب آسيا

إبراهيم حاجياني

ترجمة وتحرير: مركز البيدر للدراسات والتخطيط

تتمتع منطقة غرب آسيا بموقع جغرافي متميز حيث تتجاوز فيها العديد من الدول التي كانت ومازالت تجمع بينها مناسباتٌ ووشائجٌ تاريخيةٌ وثقافيةٌ واقتصاديةٌ كبرى.

الحقيقة هي أنّ إيران بالرغم من تميّزها من الناحية التاريخية وهويتها الوجودية التي تعود إلى قرونٍ وحقبٍ طويلة، إلّا أنها تواصلت مع مختلف البلدان الجارة والبعيدة. ولاسيما في العقود الأخيرة إذ بلغت العلاقات الثنائية مع تلك البلدان من خلال تنمية جسور التواصل الدولي والتقارب من خلال الطرق الهوائية والبحرية وتحسين السبل والعلاقات التجارية والاقتصادية.

وعلى سبيل المثال، فقد ازدهر تصدير السلع الزراعية والصناعية الإيرانية إلى البلدان الواقعة على الشواطئ الجنوبية للخليج في السنوات الأخيرة، وزاد استيراد السلع الرأسمالية والاستهلاكية من الإمارات العربية المتحدة إلى إيران بشكل كبير حيث زاد حجم الاستيراد عموماً خلال السنوات الماضية عن طريق دبي.

أمّا في الوقت الحالي، فقد ازداد حجم رأس المال الإيراني في الإمارات بشكل كبير، ناهيك عن أنّ الكثير من القوى العاملة البسيطة أو المتخصصة خاصة في قطر والكويت والإمارات العربية المتحدة والبحرين كان يتم توفيرها من المواطنين الإيرانيين في المقاطعات الجنوبية من البلاد.

كما أنّ العلاقات في المجالات التجارية والسياحة مع العراق وتركيا والكويت والإمارات بلغت أوجها، إضافة إلى السياحة الدينية لأداء مناسك الحج في المملكة العربية السعودية وزيارة المراكم المقدسة في سوريا.

والواقع هو أنّ منطقة غرب آسيا لا تُعدُّ مهمةً لإيران من الناحية السياسية فحسب، بل إنها تحتل أهمية كبرى من مختلف النواحي الاقتصادية والتجارية والمالية إضافةً إلى مكانتها المهمة في الاستراتيجيات الدبلوماسية لإيران.

في هذا الإطار، يجب النظر إلى الدور المهم لمصادر الطاقة مثل النفط والغاز والبتروكيماويات التي لا يمكن الاستغناء عنها كمنصة مشتركة للتعاون (ومن حيث المنافسة والصراع) بين إيران وهذه الدول. كما نعلم، فإن بعض الدول في جنوب الخليج، مثل المملكة العربية السعودية وقطر والكويت والبحرين والإمارات العربية المتحدة أعضاء في أوبك ولديها مصادر نفطية وغازية مشتركة مع جمهورية إيران الإسلامية، وبالتالي فإنّ لها علاقاتٍ اقتصاديةً مع إيران.

وعلى هذا الأساس، فإنّ الاطلاع والإشراف على الاتجاهات الاقتصادية والصناعية والتجارية

والمالية لهذه البلدان يُعدُّ أمراً مهماً جداً بالنسبة للمؤسسات والأجهزة صانعة القرارات والسياسات الاقتصادية والأمنية في البلاد، لا سيما وأنَّ هذه الدول وبعد إدراكها لضرورة التنمية المنظمة والموحدة، تابعت وخلال السنوات الأخيرة موضوع تحديد وصياغة خطط كلية للتنمية المجتمعية، وذلك عبر استشارة القوى الكبرى والمتطورة ومؤسسات التنمية الدولية بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأيضاً من خلال التشاور والتفاعل مع الشركات الاستشارية الأوروبية والأمريكية.

وقد توجهت هذه الدول، وبناءً على خطط التنمية الشاملة هذه، إلى تنفيذ تلك القرارات بعد إعداد الوثائق الأولية وتنظيمها والتصويت عليها. إنَّ طبيعة مسار الحركة والتنمية في هذه البلدان ومجتمعاتها أمرٌ يمكن التنبؤ به (وإنَّ كان ذلك مع بعض التغييرات التي تحدث بسبب عدم اليقين البيئي).

لذلك، يجب على المحللين والباحثين والمسؤولين الحكوميين في البلاد امتلاك معرفة دقيقة وحديثة وشاملة لمحتوى وجودة وأبعاد وأهداف وتفاصيل هذه البرامج في دول غرب آسيا، وأنَّ يتمكنوا من الإشراف العلمي الكامل لمستوى تطبيق وتنفيذ محاورها (مثل برنامج 2030 في المملكة العربية السعودية). إنَّ لامتلاك مسؤولي البلاد العلم والوعي والدراسة لهذه البرامج أهميةً استراتيجية من ناحيتين.

(أ) في مجال التعاون الإقليمي:

كما ذكرنا، فإنَّ جمهورية إيران الإسلامية ملزمةٌ بالمشاركة في بعض مجالات التعاون الإقليمي والتفاعل مع جيرانها القريبين والبعيدين في منطقة غرب آسيا، لا سيما في مجالات مثل السياحة الدينية كالحج والزيارة، والنفط والغاز والبتروكيماويات والبحار والمياه المشتركة الموارد مثل شحن السفن والبيئة وما شابه ذلك، وينبغي اعتبارُ معظم هذه البلدان، وُجُهاً وأسواقاً تجاريةً لبيع المنتجات الصناعية والزراعية والخدمات الهندسية. لذلك، فإنَّ الفهم العميق للوضع الاقتصادي لهذه الدول وأهدافها وخططها التنموية أمرٌ مهمٌ جداً وبتحقيق هذا الفهم تتوفر إمكانية التعاون الثنائي. وبعبارة أخرى، فمن خلال الفهم الصحيح لخطط التنمية في هذه البلدان، سيتم تحديد القدرات والإمكانات المتوفرة للتعاون الاقتصادي وسيتم تحديد الآليات المتعلقة بالأنشطة المشتركة.

(ب) من حيث المنافسة الاقتصادية:

انطلاقاً من وجهة نظر المدرسة الواقعية، فإنَّ امتلاك فهم واضح للتنفيذ الحقيقي لخطط وبرامج التنمية في جميع دول منطقة غرب آسيا، وخاصة القوى العظمى مثل تركيا والمملكة العربية

السعودية ومصر يُعدُّ أمراً مهماً جداً بالنسبة للمسؤولين والناشطين الإيرانيين في شؤون التجارة والدبلوماسية والاقتصاد. فإذا ما اعتبرنا هذه بلدان منافسة، فعندئذٍ يجب أن نعرف العناصر التي تحقق إنجازاتهم وتقدمهم وأيضاً العناصر التي تسبب تخلفهم وتُحدثُ لهم ثغراتٍ ومشاكل. بمعنى آخر، فإنَّ عدم الإطلاع والاستشراف على الوضع الاقتصادي لهذه الدول من خلال قياس مستوى التقدم المستمر لبرامجها التنموية، هو بالأساس يعني عدم الدراية والإطلاع بمكانة تلك البلدان في النظام الاقتصادي الدولي وبالتالي عدم الوصول إلى دراسة وتحليل منطقي بالنسبة إلى مكانة بلدنا ومقارنته مع تلك البلدان، خاصة في قطاعات الطاقة، وهي النفط والغاز والبتروكيماويات، والتجارة، والصناعة، والسياحة، وخاصة الحج والزيارة، وتكنولوجيا المعلومات، والتخطيط العمراني وتطوير الموانئ والسواحل والتعليم والعلوم والتكنولوجيا المتقدمة والصحة وأمور أخرى. ومما يجب الانتباه إليه هو أنَّ أهداف وثيقة الآفاق المستقبلية لإيران لعام 1404 هجري شمسي الموافق لعام 2025 والوثائق الأولية الأخرى ذات الصلة على وجه الخصوص تمَّ تحديدها بحيث تقوم بمقارنة البلاد مع دول المنطقة (24 دولة في المنطقة).

وبناءً على ما مر ذكره، تتبين الأهمية الاستراتيجية للتحليل المستمر والدقيق لأهداف وبرامج التنمية في دول غرب آسيا ومدى تحقيقها على أرض الواقع. هذا في وقت لا يوجد فيه للأسف، تحليلٌ شامل وواضح في هذا الصدد بين كبار المسؤولين السياسيين والاقتصاديين في البلاد، وقد تركز كل الاهتمام بشكل أساس على القضايا الأمنية والسياسية في هذه البلدان. طبعاً هناك بعض التقارير والجهود المتفرقة في هذا الإطار، التي لا تفي بالغرض وذلك بسبب عدم وجود طلب فعّال من الجهات العليا، خاصة وأنَّ هذه الدراسات تجري بطريقة مبعثرة وغير متماسكة.

وعليه فإنه على وفق النهج الجديد في جهاز السياسة الخارجية وألوية الدبلوماسية الاقتصادية في الحكومة الجديدة، من الضروري العمل في أسرع وقت ممكن لإنتاج ودمج البيانات والمعلومات والتحليلات في المؤسسات ذات الصلة. الأمر الذي يتطلب تحديد الاحتياجات الصريحة من قبل الجهات الصانعة للأطر والسياسات. من الناحية العملية، فإنَّ المهام الرئيسة في هذا المجال يتم تنفيذها من قبل مؤسسات مثل، نائب وزير الدبلوماسية الاقتصادية في وزارة الخارجية، المستشارين التجاريين والاقتصاديين لسفارات الجمهورية الإسلامية في هذه البلدان، غرفة تجارة الصناعات والمناجم كممثل للقطاع الخاص، مؤسسة الدراسات والبحوث التجارية التابعة لوزارة الصناعة والتجارة والمعادن، منظمة التنمية والتجارة من جانب، ومن جانب آخر بإمكان الباحثين والأساتذة والناشطين في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتخطيط ودراسات غرب آسيا القيام بهذه المهمة. وفي الواقع، فإنَّ التعاون والتنسيق بين المؤسسات الحكومية من جهة والقطاع

الخاص والمؤسسات البحثية من جهة أخرى، بهدف تبين تقديرات واضحة لتنفيذ أهداف وبرامج التنمية (وخاصة في دراسة العقبات أمام تنفيذها في أي بلد من بلدان غرب آسيا) مفيداً بل ضرورياً للغاية. ومن الناحية المنهجية فإنه من الضروري، مقارنة الدول بعضها مع بعض وكذلك القيام بالدراسة المقارنة بينها وبالتالي مقارنتها مع إيران.

هوية البحث

اسم الباحث: إبراهيم حاجياني - باحث في مركز الشرق الأوسط للبحوث والدراسات.

عنوان البحث: التنمية والتطور في علاقة إيران مع دول غرب آسيا

تاريخ النشر: تموز 2022

رابط البحث:

<https://www.cmess.ir/Page/View/2022-03-14/5054>

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، تأسس سنة 2015م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ويسعى المركز للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسية التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الإصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، مما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

ويحرص أيضاً للمساهمة في بناء الانسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org